الاجابة النمودجية لمقياس القضاء الدستوري

ثانية ماستر دولة ومؤسسات

**- مفهوم الإحالة .......4 ن**

جاء في الفقرة الثانية من المادة 2 من القانون العضوي 22-19...01ن

أن الإحالة تتم بين المحكمة العليا و/أو مجلس الدولة أمام المحكمة الدستورية في مسألة الدفع بعدم الدستورية فقط المنصوص عليه في المادة 195 من دستور 2020 ...01 ن

والإحالة عمل إداري يشبه الإرسالية وليس عمل قضائي كالطعن بالإستئناف والطعن بالنقض وهذاما يؤكد أن المحكمة الدستورية ليست جهة إستئناف أو نقض....01ن

إن االتنصيص في المادة 195 من دستور 2020 يبين أن الإخطار بالدفع بعدم الدستورية هو حق للمتقاضي والإحالة التي تقوم بها المحكمة العليا أو مجلس الدولة ماهي الا مرحلة في معالجة هذا الدفع بعدم الدستورية .....01ن

**الإخطارالمؤسساتي ...04ن**

حددت المادة 193 من دستور 2020والمادة 2 فقرة 3 من القانون العضوي19/ 22-...01ن جهات الإخطار المؤسساتي كالأتي

-رئيس الجمهورية

-رئيس مجلس الأمة

- رئيس المجلس الشعبي الوطني

الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة....01ن

أضافت المادة 193/2 جهات أخرى وهي :

أربعون نائبا (40) أو 25 خمس وعشرون عضوا من مجلس الأمة.. 01 ن

المادة 193 / 2 من دستور 2020 والمادة 2/ 3 من القانون العضوي 22-19.....01ن

**رقابة الموافقة ورقابة المطابقة ...04ن**

**رقابة الموافقة..02ن**

عبر المؤسس الدستوري عن رقابة الموافقة بإستعمال عدة مصطلحات فنجده تارة يستعمل مصطلح " مدى دستورية حسب المادة 190/ 1. 2 من دستور 2020 كما يستعمل كلمة "توافق المادة 190/ 4 من دستور 2020".....01ن

ووفقا للمادة 03 من القانون العضوي 22-19 فإن المحكمة الدستورية تمارس وتبسط رقابتها الدستورية (رقابة دستورية ، رقابة توافق) بالنسبة للفئات الآتية من النصوص القانونية والتي نبينها كالآتي:

- المعاهدات والإتفاقات والإتفاقيات

**القوانين:....**

"التنظيمات ...

**توافق القوانين و التنظيمات مع المعاهدات...01ن**

**رقابة المطابقة...02ن**

**. تعني رقابة المطابقة ان يتطابق النص القانوني مع الدستور في المعنى والمبنى**

\_مراقبة مدى مطابقة القوانين العضوية للدستور وكذا مدى مطابقة الأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان للدستور

\_مراقبة بطاقة القوانين العضوية للدستور....01ن.

**مطابقة النظام الداخلي لغرفة البرلمان للدستور....01ن**

**الحكم التشريعي والحكم التنظيمي ....04ن**

حددت المادة 195من دستور 2020 و المادة 21 من القانون العضوي 22-19 الحكم التشريعي والحكم التنظيمي...01ن

الحكم التشريعي هو جزء من نص تشريعي أي مادة او مجموعة مواد يتم مهاجمتها بعدم الدستورية وفق المادة 195 من دستور 2020...01ن

الحكم التنظيمي هو جزء من نص تنظيمي مرسوم رئاسي أي مادة او مجموعة مواد يتم مهاجمتها بعدم الدستورية وفق المادة 195 من دستور 2020...01ن

-أن يتوقف على الحكم التشريعي أو التنظيمي محل الدفع بعدم الدستورية المعترض عليه مال النزاع بمعنى أن يكون مؤثرا في الفصل في النزاع لصالح أحد أطراف النزاع أو أن يشكل أساس المتابعة في المحاكمة الجزائية بمعنى أن تكييف الأعمال المجرمة يبنى عليهإ..01ن

**إرسالية الدفع بعدم الدستورية...04ن :**

**ارسال الدفع بعدم الدستورية هو عمل اداري يقوم به قاضي الموضوع الذي اثير الدفع امامه ..01ن**

إرسال الدفع خلال 10 أيام من صدوره إلى المحكمة العليا أو مجلس الدولة حسب الحالة مرفقا بعرائض الأطراف ومذكراتهم وهو غير قابل للطعن منفصلا عن الدعوة الاصلية...01ن

يبلغ قرار رفض الإرسال إلى الأطراف في أجل ثلاثة أيام من صدوره ولا يمكن أن يكون محل إعتراض الى في الطعن في القرار الفاصل في النزاع الأصلي أو في جزء منه ويتم ذلك بموجب مذكرة مكتوبة ومنفصلة ومعللة....01ن

وفي حالة عدم إرسال الدفع بعدم الدستورية إلى المحكمة العليا ومجلس الدولة تواصل الجهة القضائية الفصل في النزاع...01ن